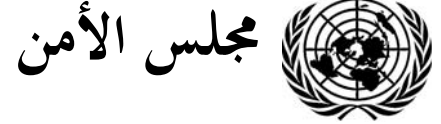


Distr.: General
16 July 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من ممثل الائتلاف الوطني السوري مؤرخة
١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ ترقباً للمناقشة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن ”حماية المدنيين في
التراعات المسلحة: حماية الصحفيين“ في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك لايل غوانت



الرجاء إعادة استعمال الورق

170713 170713 13-39617 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أتشرف بالإشارة إلى المناقشة العلنية بشأن "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة: حماية الصحفيين" المقرر أن يجريها مجلس الأمن في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣.

فحرية التعبير، المكرسة في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي حق من الحقوق الأساسية وهي الأساس الأول لبناء مجتمع حر وديمقراطي. وبغير هذه الحرية، لن يتمكن الصحفيون من كشف الحقائق خدمةً للصالح العام وإتاحة المجال لمساءلة الزعماء السياسيين. ويصدق هذا أيضا في أوقات النزاع المسلح. وفي سوريا، يؤدي الصحفيون مهمة بالغة الأهمية في ضمان أن يكون المجتمع الدولي على وعي بما يجري وألا ينسى الفظائع اليومية والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان التي يرتكبها نظام وحشي ضد شعبه.

وقد اتخذ مجلس الأمن، في عام ٢٠٠٦، قراره ١٧٣٨ (٢٠٠٦) الذي سلم فيه بالدور البالغ الأهمية الذي يؤديه الصحفيون في نقل الأخبار في أوقات النزاعات، وحث جميع الأطراف المشتركة في حالات نزاع مسلح على احترام الاستقلال المهني للصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم وحقوقهم كمدنيين.

وترقبا للمناقشة القادمة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، يطلب الائتلاف السوري أن يغتنم المجلس هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزامه بحماية الصحفيين، وطلب ضمانات علنية من النظام السوري بأنه سيحترم ويتقيد بالقانون الدولي الذي يلزمه بحماية المدنيين والصحفيين في سوريا.

فقد باتت سوريا خلال الأشهر الـ ٢٨ الماضية أشد بلدان العالم فتكا بالصحفيين. إذ يقدر مركز الدوحة لحرية الإعلام ورابطة الصحفيين السوريين عدد الذين لقوا حتفهم من الصحفيين خلال هذه الفترة بما يتراوح بين ١١١ و ١٥٣ صحفيا. وقد حظر النظام السوري على الإعلاميين المحترفين وممارسي صحافة المواطن نقل أخبار الصراع السوري، وأخذ يستهدف بصورة ممنهجة المدنيين الأبرياء بالقتل الخارج عن القانون والتعذيب والإخفاء القسري والاختطاف والتهديد. ولكن محاولاته الممنهجة منع الصحفيين من نقل أخبار الصراع السوري فشلت حتى الآن في إسكات أصوات أولئك الذين يقاسون من فظائع النظام.

وما زال استخدام النظام للعنف ضد الصحفيين يثير القلق على نطاق واسع. ففي أيار/مايو ٢٠١٣، أدانت الجمعية العامة بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها السلطات السورية ومليشيات الشبيحة المنتسبة إلى الحكومة، بما في ذلك قتل المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين واضطهادهم (قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢).

وقبل ذلك بعام، كان مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٢ قد وجه فعلا الانتباه إلى الأعمال التي يرتكبها النظام ضد الصحفيين عندما أدان استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء، وقتل المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين واضطهادهم، وحالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وتقييد إمكانية الحصول على العلاج الطبي، والتعذيب وسوء المعاملة (قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٢٢).

إن استهداف النظام السوري للصحفيين بالقتل الممنهج يشكل انتهاكا مباشرا للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول، فضلا عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فهذه القوانين تنص صراحة على أن يعامل الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية معاملة إنسانية في جميع الظروف وأن يكونوا في مأمن من الاعتداء على حياتهم وسلامتهم البدنية أو أخذهم كرهائن أو الاعتداء على كرامتهم الشخصية أو إنزال عقوبات بهم خارج نطاق القضاء (اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٣ (١)).

ويواصل النظام السوري، متجاهلا القانون الدولي وما يصدر عن المجتمع الدولي من إبداء للقلق بصورة علنية ومن إدانات متكررة، القبض على الصحفيين واحتجازهم وتعذيبهم وقتلهم كما يحلو له. وفي الوقت الذي يستعد فيه مجلس الأمن لمناقشة كيفية حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، يرجو الائتلاف من المجلس أن يدين بأقوى العبارات الممكنة استخدام النظام السوري للعنف ضد الصحفيين.

كما نطلب أن يمارس المجلس مزيدا من الضغط على النظام السوري لإنهاء حملة العنف التي يشنها ضد السكان المدنيين في بلدنا، والتي ما زالت تتسبب في معاناة إنسانية هائلة لشعبنا على نحو ما يظهر حاليا من الهجمات المتواصلة التي يشنها النظام على مدينة حمص. ولن يتوقف هذا العنف في نهاية المطاف إلا إذا أُتخذت التدابير اللازمة لدعم انتقال سوريا إلى دولة ديمقراطية تعددية تُحترم فيها حرية الرأي والتعبير.

ويعيد الائتلاف السوري تأكيد التزامه بحماية الحق في حرية التعبير وبضمان سلامة الصحفيين. وسيعمل جاهدا، بالاشتراك مع الجيش السوري الحر، لضمان تمسك قوى

المعارضة بالقانون الدولي الإنساني والقواعد الإنسانية الدولية، وإرساء تدابير لحماية الصحفيين العاملين في المناطق المحررة من سوريا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة في سياق مناقشة المجلس لهذه المسألة الهامة.

(توقيع) نجيب الغضبان

ممثل الائتلاف السوري
